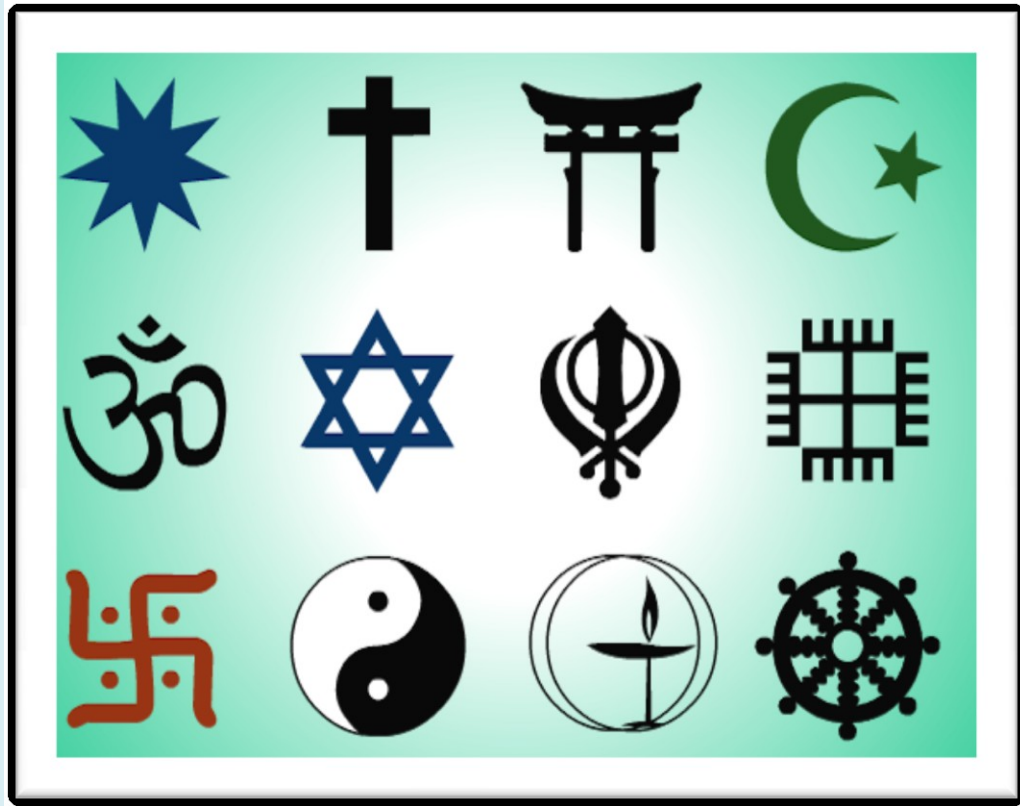


الدين والسياسة في الغرب



آية الله العظمى السيد رضا حسيني نسب



المقدمة

يعتمد الفهم الصحيح للعلاقة بين الدين والسياسة على المعاني

الحقيقية لكلمات "دين" و "سياسة". من الواضح أنه في الثقافات

المختلفة ، هناك تصورات ومفاهيم مختلفة لهذين المصطلحين.

في هذا المقال ، نحاول أن نناقش العلاقة بين الدين والسياسة في

الغرب وأن نقيّم النظريات المطروحة حول نظرية فصل الدين عن

السياسة.

فصل الدين عن السياسة

إن شعار فصل الدين عن السياسة ليس ظاهرة جديدة. ما دفعني

إلى دراسة هذه النظرية في الوقت الحالي هو ظهورها مجددًا في

وسائل الإعلام من قبل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم متعاطفين مع الدين ، وربما يكون بعضهم لأجل حبهم للدين يقدمون هذا الشعار بأشكال مختلفة.

وبما يعتقد البعض أن سر تطور الحضارة الغربية يكمن في العلمانية و فصل الدين عن السياسة ، فيرفع هذا الشعار ، على أمل أن تصل الدول الإسلامية أيضا إلى بوابة التقدم والتنمية.

اني قد أمضيت سنوات عديدة من حياتي في الدول الأوروبية والأمريكية وشهدت الحقائق الموضوعية في هذا المجال ، و احاول في هذه الرسالة الموجزة تقديم منظور مختلف في هذا المجال من خلال البحث المنطقي والبحث العلمي و التجريبي.

من خلال تقديم الحجج المنطقية ، سيتم توضيح المكانة الخاصة للاعتقاد و الاحترام برب العالمين في البيانات والرسائل الرسمية لأهم الدول الغربية المتقدمة ، وكذلك الدور البارز للدين والمؤسسة الدينية في تشكيل الاستراتيجيات والسياسات العامة للعالم الغربي. و من أجل تنوع النظريات في هذا المجال و بيان نقاط القوة والضعف فيها ؛ يجدر أولاً شرح الآراء المختلفة في هذا الصدد ، ثم نقد كل منها على حدة.

مفاهيم أطروحة "فصل الدين عن السياسة"

أهم المفاهيم و النظريات التي تم التعبير عنها في هذا المجال أو يمكن تصورها في أذهاننا هي كما يلي:

- فصل الدين (بمعنى الاعتقاد بالله) عن السياسة ونظام الحكم.

- فصل الدين عن السياسة بمعنى محاربة و معاداة الدين.
- فصل الدين عن السياسة بمعنى طرد المتدينين من الحكومة ومنعهم من دخول عالم السياسة.
- فصل مؤسسة الدين عن مؤسسة الدولة بمعنى إلغاء أي دور للنظام الديني في نظام الحكومة وإدارة الدولة.
- رفض الدور المركزي للدين في تشريعات الدولة.
- الفصل بين الواجبات والمسؤوليات الدينية وإسنادها للمؤسسات الدينية من جهة ؛ و بين واجبات ومسؤوليات الحكومة وإدارة البلاد و احوالها للحكومة والسياسيين من ناحية أخرى.

الآن ، بعد شرح التصورات و وجهات النظر المختلفة في هذا

الصدد، نقوم بمناقشة كل واحد منها بشكل موجز.

الإيمان بالله والسياسة

نعلم أن أهم الأركان و أبرز المباني للشريعة هو الإيمان بالله

والاعتقاد به باعتباره الحقيقة الأسمى و المصدر الاعلى للهداية

البشرية.

من ناحية أخرى ، يظن بعض الكتاب في مبحث أطروحة "فصل

الدين عن السياسة" أن العالم الغربي قد تخلى عن الإيمان بالله ،

وهو الرمز الرئيسي للدين ، وحرر نفسه من قيود الاهتمام بالله

وعبادته. ولهذا السبب بلغت البلدان الغربية ذروة الازدهار في

حضارتها.

و لكننا سنوضح في ضوء الحقائق التالية أن هذه الجماعة من الكتاب لاتعرف و لم تقرأ مراسيم و دساتير الدول الغربية المتقدمة. أو أنهم يقبلون الحقائق رأساً على عقب و هم يعلمون أنهم مخطئون ، و لكنهم يريدون حرمان مجتمعنا الاسلامي من قوة الإيمان بالله التي لا تنتهي.

وهنا ، لكشف وجه الحقيقة ، نقدم أمثلة على جهود قادة الحضارة الغربية لشرح دور الايمان بالله و تمجيد مكانة الخالق:

1 - من الوثائق الرسمية في مجال الحريات و حقوق المواطنين الفرنسيين هو "إعلان حقوق الإنسان للبلد" ، والذي تم الاعتراف به و تطبيقه منذ عام 1789 تحت العنوان التالي:

(The Declaration of the Human Rights –1789)

يتضمن هذا البيان مقدمة موجزة و نصًا. في الفقرة الأخيرة من

النص المذكور- في النسخة الانجليزية - نقرأ كما يلي:

“In consequence whereof, the National Assembly recognizes and declares, in the presence and under the auspices of the **Supreme Being**, the following Rights of Man and of the Citizen”.

"على هذا الأساس، ان الجمعية الوطنية تعترف وتعلن حقوق

الإنسان وحقوق المواطنين تحت اشراف الوجود الأعلى".

في هذه الوثيقة الرسمية ، أوضح مهندسو الحضارة الفرنسية

الجديدة ، بعد أن ذكروا هذا المبدأ في بيان مكانة الإيمان بالله و

الاهتمام به ، المبادئ الأساسية مثل حرية الإنسان وحرية التعبير

وحقوق المواطنين و أمثالها.

2 _ نقرأ في الدستور الألماني الذي شكل أساس الحكومة والسياسة

في هذا البلد:

“Im Bewusstsein seiner Verantwortung vor **Gott** und den Menschen, von dem Willen beseelt, als gleichberechtigtes Glied in einem vereinten Europa dem Frieden der Welt zu dienen, hat sich das Deutsche Volk kraft seiner verfassungsgebenden Gewalt dieses Grundgesetz gegeben”.

"نظرًا للمسؤولية تجاه الله والشعب ، من أجل ضمان السلام

العالمي كعضو متساوٍ في أوروبا الموحدة ؛ يقدم الشعب الألماني ...

هذا الدستور."

أن هذا الدستور ، بعد الاعتراف بمسؤولية الشعب الألماني تجاه
الله والشعب ، ينص على مبادئ القانون ، بما في ذلك الحريات
والحقوق الأساسية للمواطنين والعدالة الاجتماعية وضمان كرامة
الإنسان.

3 - تنص الفقرة الأولى من دستور كندا المصوب في عام 1982 على
سمو الله تعالى ، و نصها كما يلي:

“Whereas Canada is founded upon principles that
recognize the **supremacy of God** and the rule of
law, the Canadian Charter of Rights and
Freedoms guarantees the rights and freedoms ...”

"بما أن كندا تأسست على مبادئ تعترف بسمو الله وسيادة القانون، فإن الميثاق الكندي للحقوق والحريات يضمن الحقوق وحرية الناس."

4. الولايات المتحدة هي مثال آخر من الدول الغربية المتقدمة. في الفقرة الأولى من دستور اتفاقية الولايات المتحدة ، المعتمدة عام 1861 ، نقرأ كما يلي:

"We the people of the Confederate states , each State acting in its sovereign and independent character , in order to form a permanent federal government , establish justice , insure domestic tranquillity , and secure the blessings of liberty to ourselves and our posterity ; invoking the favour and guidance of **Almighty God** ; do ordain and

establish this Constitution for the Confederate States of America.”

"نحن ، شعب ولايات الحلفاء ، كل ولاية تتصرف بناءً على سيادتها
واستقلالها ، لتشكيل حكومة فيدرالية دائمة توفر العدالة والسلام
المحلي والحرية لنا و لأجيالنا القادمة" ، لهذا الغرض نسعى الى
استحضار فضل الله تعالى وهدايته وسنسن هذا الدستور للولايات
المتحدة".

ما ذكرنا هو بعض الأمثلة للوثائق والرسائل الرسمية للدول التي
تعد تجسيدا واضحا للتطور والنمو الصناعي والاقتصادي في قارتي
أوروبا وأمريكا الشمالية.

يتضح من هذا البيان ، بطلان كلام من يقول بأن "البلدان الغربية قد أزالَت الدين (بمعنى الايمان بالله) من ساحة السياسة وإدارة بلادهم ، مما أدى إلى نموها وتطورها.

معاداة الدين

لقد شهدنا في تاريخنا المعاصر صعود بعض عملاء الاستعمار ، الذين تسلطوا على الشعوب الاسلامية تحت حماية القوى الغربية و شنوا هجومهم على الاسلام كدين الهي يحارب الاستعمار و الاستبداد . و من هذا المنطلق ، روجوا فكرة الفصل بين الدين و السياسة بمعنى معادات الدين. ثم أرادوا تبرير عملهم الشنيع فقالوا بأن السبب الرئيسي لتقدم البلدان الغربية و تطورها هو محاربة و معاداة الدين في تلك البلدان.

و من أجل معرفة الحقيقة ، وفقاً للوثائق المشهورة ، سندرس وضع

الدين و التدين في الغرب ووجهات نظر السياسيين الغربيين في هذا

الصدد:

من المبادئ التي لا جدال فيها في الدستور في البلدان المتقدمة في

العالم ، بما في ذلك البلدان الأوروبية والأمريكية المتقدمة ، هي

حرية الدين واحترام المذاهب المختلفة. وهنا بعض الأمثلة:

تنص المادة 15 من الدستور السويسري على ما يلي:

“The freedom of religion and philosophy is guaranteed.

All persons have the right to choose their religion or philosophical convictions freely, and to profess them alone or in community with others.

All persons have the right to join or to belong to a religious community, and to follow religious teachings”.

"حرية الدين والفلسفة مكفولة.

يحق لجميع الناس اختيار دينهم أو معتقدتهم الفلسفي بحرية والتعبير عنه بشكل فردي أو اجتماعي مع الآخرين.

لكل الناس الحق في الانضمام أو الانتماء إلى جماعة دينية واتباع تعاليم دينية".

و نقرأ في قسم الحريات الأساسية في الدستور الكندي (Fundamental Freedoms) كما يلي:

“Everyone has the following freedoms:

- (a) Freedom of conscience and religion.
- (b) Freedom of thought, belief, opinion and expression, including freedom of the press and other media of communication.
- (c) Freedom of peaceful assembly; and
- (d) Freedom of association.

"لكل فرد الحريات التالية:

حرية الوجدان والدين.

حرية الفكر والرأي والتعبير والتعبير ، بما في ذلك حرية الصحافة
وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري.

حرية التجمع السلمي

حرية تكوين الجمعيات "

و تنص المادة 4 من قسم الحقوق الأساسية في دستور جمهورية

ألمانيا الاتحادية صراحة على ما يلي:

“Die Freiheit des Glaubens, des Gewissens,
und die Freiheit des Religiösen und
weltanschaulichen Bekenntnisses sind
unverletzlich.

Die ungestörte Religionsausübung wird
gewährleistet”.

"إن حرية الرأي ، والمعتقد الباطني ، والمعرفة الدينية ، والنظرة إلى

العالم، لا يمكن المساس بها. و الشؤون الدينية مكفولة دون

انقطاع".

و ينص الدستور الإسباني (المادة 16 من قانون الحريات) على ما

يلي:

“Freedom of ideology, religion, and cult of individuals and communities is guaranteed without any limitation in their demonstrations other than that which necessary for the maintenance of public order protected by law.

"حرية الفكر والدين والمدرسة الفكرية للأفراد والمجتمعات

مكفولة، دون أي قيود على مظاهراتهم ، إلا بالقدر اللازم للحفاظ

على النظام العام و يجب أن يحميها القانون".

و تنص المادة 8 من الدستور الإيطالي على ما يلي:

“Religious denominations are equal free before the law”.

"تتمتع المنظمات الدينية بحرية متساوية أمام القانون".

و تنص المادة 10 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان على ما يلي:

“No one may be disturbed on account of his opinions, even religious ones, as long as the manifestation of such opinions does not interfere with the established Law and Order”.

"لا ينبغي اضطهاد أحد بسبب آرائه ، ولا حتى المعتقدات الدينية ،

طالما أن التعبير عن هذه المعتقدات لا يتعارض مع القانون

والنظام".

بالنظر إلى ما سبق يتضح أنه على الرغم من ادعاءات بعض العلمانيين ، فإن الدول الغربية المتقدمة لم تنزع جوهر الدين من مجتمعها ولم تحارب ضده. بدلاً من ذلك ، فقد ضمنوا الحرية الدينية.

بالإضافة إلى ما نقلناه من نصوص الدساتير المذكورة ، هناك مبادئ أخرى تجعل نظريتنا أكثر وضوحًا. على سبيل المثال ، في العديد من الدول الغربية ، يمكن لأي شخص أن يدفع جزءًا من ضرائبه الحكومية لمؤسسة دينية. ويتم توفير جزء من دخل المراكز الدينية ، بما في ذلك المراكز والمؤسسات الإسلامية في البلدان الأوروبية والأمريكية ، من خلال هذا القانون.

ومثال آخر هو أنه حتى في برامج القنوات التليفزيونية الحرة ، والتي تعد من مظاهر حرية التعبير ، فإن أي إهانة للدين ومقدساته ممنوع ويعتبر جريمة. على سبيل المثال ، تنص المادة 130 من قانون العقوبات لقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق ببرامج القنوات الحرة في ألمانيا على ما يلي:

"كل من يحرض في برنامجه على كراهية قسم من الناس أو ضد جماعات قومية أو عرقية أو دينية ، أو يحرض على العنف ضدهم ، أو يهين الكرامة الإنسانية لهذه الجماعات بشتمهم وإهانتهم ، فبحسب المادة 130 من قانون العقوبات ، هو يرتكب جريمة.

وفي الوقت نفسه ، فإن بعض العلمانيين في بلادنا الذين يظهرون أنفسهم كمشجعين للتنمية على غرار الغرب ؛ إنهم يهينون أسمى

المقدسات الدينية ويعتبرون هذه الإهانات علامة على الحرية والتقدم. بينما وفقًا للوثائق التي تم ذكرها ؛ حتى دول الحضارة الليبرالية للديمقراطية الغربية ، فهي لا تتسامح مع إهانة المقدسات الدينية.

المتدينون والسياسة

في كثير من الدول الإسلامية والعربية نرى أن الأنظمة الحاكمة تحاول إقصاء المتدينين الموالين لديهم من المناصب الحكومية وإلغاء أي أسباب تجعل المتدينين يشغلون مناصب حكومية.

و بعض هؤلاء المستبدين ، تبريرا لعملهم الخاطئ ، يقولون بأن السبب الأساس لتقدم البلدان المتقدمة هو إقصاء المتدينين و

الذين يحترمون الدين من المناصب الحكومية و إعطاء مقاليد

الحكم بيد العلمانيين أو الذين يعادون الدين الإلهي.

من أجل فهم واقع الأمر في الدول المتقدمة في الغرب ، نقوم

بمراجعة أمثلة من قوانين ومواثيق الحقوق والحريات ودساتير هذه

الدول.

لقد تم التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع الناس وحظر أي تمييز

بسبب الدين والعرق والمعتقدات الباطنية للمواطنين في الدول

المتطورة و هي هنا نذكر نماذج منها:

1 - نص الدستور الإيطالي (المادة 3) بعنوان مبدأ المساواة على

النحو التالي:

(1) All citizens have equal social status and are equal before the law, without regard to their sex, race, language, religion, political opinions, and personal or social conditions.

(2) It is the duty of the republic to remove all economic and social obstacles that, by limiting the freedom and equality of citizens, prevent full individual development and the participation of all workers in the political, economic, and social organization of the country”.

"(1) يتمتع جميع المواطنين بوضع اجتماعي متساو وهم متساوون

أمام القانون ، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين

أو الآراء السياسية أو الظروف الاجتماعية الشخصية.

(2) من واجب الجمهورية (الحكومة) إزالة جميع الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي ، من خلال تقييد الحرية والمساواة بين المواطنين ، تعيق التنمية الشخصية ومشاركة جميع الموظفين في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد ."

2 - تنص المادة 14 من الدستور الإسباني على ما يلي:

“Spaniards are equal before the law, without any discrimination for reasons of birth, race, sex, religion, opinion, or any other personal or social condition or circumstance”.

"الأسبان سواسية أمام القانون ، دون أي تمييز على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الدين أو العقيدة أو أي حالة شخصية أو اجتماعية أخرى."

3 - تنص المادة 8 من الدستور السويسري أيضا على ما يلي:

“All human beings are equal before the law.

Nobody shall suffer discrimination, particularly on grounds of origin, race, sex, age, language, social position, lifestyle, religious, philosophical or political convictions, or because of a corporal or mental disability”.

"جميع الناس سواسية أمام القانون. ولا يجوز تعريض أي شخص

للإيذاء و لتدخل تعسفي في خصوصيته أو أسرته أو منزله أو

مراسلاته ، ولا لحملات على شرفه وسمعته".

4 - نقرأ في الفقرة الثالثة من المبدأ الثالث من الدستور الألماني

كالتالي:

“Niemand darf wegen seines Geschlechtes, seiner Abstammung, seiner Rasse, seiner Sprache, seiner Heimat und Herkunft, seines glaubens, seiner Religiosen oder politischen Anschauungen benachteiligt oder bevorzugt werden“.

"لا يجوز إخضاع أي شخص للتمييز على أساس الجنس أو النسب

أو العرق أو اللغة أو مكان الميلاد أو الأصل أو العقيدة أو الآراء

الدينية أو السياسية".

5- تنص المادة 15 من دستور كندا على ما يلي:

“Every individual is equal before and under the law and has the right to the equal protection and

equal benefit of the law without discrimination and, in particular, without discrimination based on race, national or ethnic origin, colour, religion, sex, age or mental or physical disability”.

"كل الأشخاص مساوون أمام القانون ، و لديهم حقوق و منافع

متساوية ، من دون أي تمييز ، خاصة دون تمييز على أساس العرق

أو الأصل القومي أو اللون أو الدين أو الجنس أو السن أو الإعاقة

الروحية أو الجسدية."

في ضوء ما ذكرنا يتضح أن أي تمييز (بما في ذلك التمييز على أساس

الدين والانتماء الديني) غير مقبول في الدساتير ومواثيق حقوق

الإنسان في الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك الكثير من الأدلة الأخرى لدحض مزاعم هذه المجموعة من العلمانيين الذين يجهلون الحقائق. على سبيل المثال ، أحد الأحزاب الرئيسية في ألمانيا هو C.D.U (الحزب الديمقراطي المسيحي) ، لديه ميول دينية على أساس المسيحية. كان هذا الحزب السياسي مسؤولاً عن الحكومة الألمانية لسنوات عديدة ولعب دورًا مهمًا في إعادة توحيد الجزأين المنفصلين من البلاد.

و كذلك ، اليمينيون في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة لديهم أيضًا اتجاهات دينية واضحة. و هكذا الأمر في كثير من البلدان الأخرى.

للمزيد من التوضيح ، انظر ملاحظات "كارولين فيري" حول دور

"جاك لامارتين" والتصريحات الشهيرة لباباوات الفاتيكان في تشكيل

الأحزاب السياسية الديمقراطية المسيحية في فرنسا وإيطاليا

وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

و همينا نذكر ما يشهد على ذلك من كتاب "الفلسفة الأوروبية في

العصر الجديد":

أصدر البابا ليون الثالث عشر (Leo XIII) إعلانا تحت عنوان

" الشؤون الناشئة (Rerun Nova rum)" في عام 1891.

لم يكن هذا الإعلان واحداً من رسائله الأولى في المسائل الاجتماعية ،

لكنه تسبب في إثارة ضجة كبرى حتى أنه بعد أربعين عامًا كتب البابا

بيوس الحادي عشر (Pius PP. XI) بيانا تحت عنوان "الذكرى

الأربعين" في إعادة تفسيره وتأكيدهِ وتوسيع تعاليمه.

كل من إعلاني "الشؤون الناشئة" و "الذكرى الأربعين" يخاطبان

الطبقة العاملة على وجه التحديد. الوثيقة الأولى ، التي كُتبت بعد

نصف قرن تقريبًا من الإعلان الشيوعي ، كانت تهدف إلى مواجهة

نتائج الفكر الماركسي ، وخاصة أفكار الصراع الطبقي والملكية

الخاصة. الوثيقة الثانية هي أكثر تحديدًا حول القضايا التي تم

ذكرها في الوثيقة الأولى كمبادئ عامة. تمت كتابة إعلان "الذكرى

الأربعين" عام 1931 ؛ بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الإضراب

العام عام 1926 وبعد انهيار وول ستريت عام 1929. لقد تغير

المجتمع بشكل جذري و لذلك ، كان بيوس الحادي عشر قادرًا على

التحدث بحزم ووضوح أكثر من ليون الثالث عشر. ومع ذلك ،
يحمل كلا الإعلانين رفض الاشتراكية والليبرالية على السوية. لأن
الطبيعة المثالية للبشرية لا تتمثل في أي منهما بشكل كامل ، كما
يعتقد المؤلفان لهذين الإعلانين.

في المبدأ الأول في هاتين الوثيقتين ، تم ذكر الملكية الخاصة ...

والمبدأ الثاني يصرح على أن الإنسان له التقدم على الدولة ، ويترتب
على هذا المبدأ أن الأسرة يجب أن تكون لها واجبات وحقوق تقدم
على حقوق المجتمع وواجباته ...

ينص المبدأ الثالث على أن فلسفة الحكومة هي التأكد من أن
القوانين والمؤسسات وإدارة الشؤون العامة تحقق المصلحة العامة
والرفاهية الخاصة ...

تم تبني هذه الأفكار من قبل الأحزاب السياسية التي اختارت في

إيطاليا وفرنسا وألمانيا اسم "المسيحي الديمقراطي".

ثم يقول:

"بعد الحرب العالمية الثانية ، جاء الديمقراطيون المسيحيون

بسرعة إلى السلطة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا

وهولندا ولوكسمبورغ."

(الفلسفة الأوروبية في العصر الجديد ؛ الفصل 10)

وبناءً على ما ذكرنا يتضح أنه: على الرغم من أن نوع الحكومات

الغربية تتفاعل بشكل سلبي مع المسلمين الذين يعيشون في الغرب

ويتمسكون بمبادئ الإسلام ، بل وتمنعهم من دخول الأجهزة

السياسية والحكومية في بعض البلدان ، ومع ذلك ، فيما يتعلق

بدينهم الرسمي ، أي بالنسبة للمسيحية واليهودية ، فإن لديهم نظامًا معينًا يرفض التمييز في هذا المجال ، ولا يُحرم المتدينون وأتباع الديانة الرسمية لبلدهم من التدخل في السياسة أو المشاركة في الحكومة.

مؤسسة الدين ومؤسسة الحكم

تتطلب مناقشة هذا الموضوع مزيدًا من التفكير والبحث الأعمق. لأن قضية الفصل بين هاتين المؤسستين قد أثرت في أوروبا لفترة طويلة وشهدت صعودًا وهبوطًا. في البلدان الغربية. على سبيل المثال ، نصادف كلمات بعض العلماء و السياسيين ، والتي يتم بيانها على النحو التالي بالألمانية:

“Trennung zwischen Kaiser und Kirche”

و يقولون ذلك بالانجليزية كالتالي:

"Separation of church and state"

و هذه العبارة تعني: "الفصل بين الإمبراطور والكنيسة" ، أو "الفصل بين الكنيسة و الدولة".

و قد اعتبر بعض الكتاب و السياسيين في الغرب بأن فصل الدين عن السياسة يعني فصل مؤسسة الدين (المتجسد في الكنيسة) عن مؤسسة الدولة (التي يرمز إليها الإمبراطور). و قد صرحوا على أن هذا من مظاهر العلمانية.

من أجل توضيح الحقيقة ، من المفيد أولاً فحص الجذور التاريخية لهذه المسألة ثم تحليلها.

تاريخ العلمانية

مصطلح سکولاریزم (secularism) بمعنی "العلمانية" ، وفقاً لبعض

العلماء ، مشتق من الكلمة اللاتينية "Saeculum" التي تعني العصر.

وقد اعتبر البعض الآخر أن أصل الكلمة هو "سكولاريس" ، و هي في

اللاتينية في العصور الوسطى كانت تعني "الدنيا" و "العالم" وكانت

تستخدم أمام الكنيسة ، التي كانت رمزاً للدين و الأخرة.

فما يعادل كلمة "العلمانية" باللغة الإنجليزية هي كلمة سيكيولاريزم

(secularism) ولها المعاني التالية:

علمانية ، عقيدة تجاهل الدين ، نظرية عدم تدخل الدين والكنيسة

(كمؤسسة دينية) في الأمور المتعلقة بالدولة ، و الالحاد.

كما جاءت أيضا بمعنى العلمنة ، وفصل الدين عن الحكومة أو تقليص

دور الدين في حكم المجتمع.

و أما كلمة "لائييزم" (Laicism) فلها نفس المعنى وهي مشتقة من كلمة (Laic) و جذرها هو الكلمة الفرنسية "Laique" التي تعني ما يرتبط بعامة الناس و الأشخاص العرفيين و الدنيويين.

لم يكن معنى العلمانية معنى واحدا و ثابتا طوال التاريخ الأوروبي.

تم استخدام المصطلح في معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام 1648 بعد ثلاثين عامًا من الحروب الدينية في أوروبا. بناءً على ذلك ، تم إخراج الأراضي و الممتلكات التي كانت تحت حكم أرباب الكنيسة حتى ذلك الحين من سيطرة المؤسسة الدينية المذكورة وتسليمها إلى المؤسسة السياسية للحكومة ، والتي كانت مستقلة عن نظام الكنيسة الديني. منذ ذلك الحين ، تمت الإشارة إلى الأراضي المنفصلة عن السيطرة المباشرة للكنيسة والتي تم التنازل عنها للدولة على أنها ممتلكات و أراضي علمانية.

هذا الحدث التاريخي الذي أدى إلى فصل الممتلكات والأراضي التابعة للنظام الديني وضمها إلى الدولة ؛ نقطة تحول في الفصل بين الكنيسة كمؤسسة دينية ، و الدولة كمؤسسة الحكم في أوروبا ، ومنذ ذلك الحين تضاعف الدور المباشر للنظام الديني للكنيسة في الحكومة ، ووفقاً لمبدأ "التمييز" ، تم تمييز المؤسسات الاجتماعية عن بعضها البعض وتحريرها من سيطرة الكنيسة.

من ناحية أخرى ، نعلم أنه: على الرغم من أن الهيمنة المطلقة والمشاركة المباشرة للكنيسة في الشؤون التنفيذية للحكومات الأوروبية قد تضاعفت ؛ ومع ذلك ، تم إضفاء الطابع المؤسسي على دور مؤسسة الدين في النظام الجديد للعالم الغربي في كل من الأبعاد المحلية والدولية وأصبح أمراً قانونياً.

داخلياً ، يمكن لمؤسسة الدين ، مثل أي مؤسسة أخرى في إطار النظام

الديمقراطي الليبرالي في الغرب ، أن يكون لها نشاط سياسي ، وكما ذكر في القسم السابق ، يمكن أن تؤسس أو تدعم حزبًا سياسيًا وبالتالي تحقيق أهدافه.

لكن في البُعد الدولي ، أصبح دور النظام الديني ومؤسسة الدين في الغرب أكثر أهمية. على سبيل المثال ، أنشطة المبشرين الدينيين الأوروبيين كطلّاع ومرشدين للحكومات الاستعمارية الغربية في البلدان الأفريقية والآسيوية ليست مخفية عن الباحثين.

اليوم ، أصبح دور المؤسسات الدينية الغربية في المعادلات السياسية الدولية وفي المصالح طويلة المدى لأوروبا والولايات المتحدة أعمق بكثير وأكثر تعقيدًا. على سبيل المثال ، خلال الحرب الباردة بين النظام الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية للكتلة الغربية والنظام الاشتراكي والشيوعي للمعسكر الشرقي ؛ تم انتخاب بابا الفاتيكان في إيطاليا من بلد في أوروبا

الشرقية التي كانت في معسكر الاشتراكية ليلعب دورًا مهمًا في النضال ضد

النظام الحاكم في المعسكر الذي كان موطنًا له من الداخل.

بعد انتصار الأيديولوجية الليبرالية للديمقراطية الغربية على نظيرتها

الأخرى ، إيديولوجية الاشتراكية ؛ مرة أخرى ، يحتفظ دور مؤسسة الدين

في الغرب بمكانته الخاصة. على سبيل المثال ، قبل الغزو الأمريكي البريطاني

المشترك للعراق ؛ قام توني بليز كرئيس وزراء للمملكة المتحدة بلقاء البابا في

الفاتيكان. وبعد احتلال قوات التحالف الغربي للعراق ، التقى جورج دبليو

بوش ، بصفته رئيسًا للولايات المتحدة ، بزعيم الكاثوليك والرمز الأعلى

لمؤسسة الدين في الغرب.

هنا نتذكر كلمات بعض الأشخاص المطلعين في الغرب الذين يقولون: إن

القادة الغربيين الأقوياء ، الذين يكتسبون المزيد من السيطرة على ثروة

العالم ، لديهم قواعد عالمية عديدة ، بعضها على النحو التالي:

تقع قاعدتهم الصناعية العسكرية الرئيسية في الولايات المتحدة وهي

مسؤولة عن العمليات والهجمات العسكرية.

وقاعدة استخباراتهم ومقرها المملكة المتحدة وهي مسؤولة عن التجسس

على نطاق عالمي وجمع المعلومات السرية.

وتقع قاعدتهم الدعائية في فرنسا وتلعب دور تجميل وجه الحضارة الغربية

وتليين العلاقات عند الضرورة.

وتقع قاعدتهم الدينية الهامة في الفاتيكان بإيطاليا ، وتلعب دور اقناع

المتدينين وتبرير الغزوات الكبرى للأقوياء.

وكلما أرادت هذه القوى العالمية ابتلاع جزء من العالم ، تتكاتف مجموعات

القواعد المذكورة أعلاه في نظام مترابط ، وكل منها يلعب دورًا فريدًا بحسب

مسؤوليته المعينة.

ومع ذلك ، لا يخفى على أصحاب البصيرة أن دور الجهاز الديني ومؤسسة الدين الرسمي في الغرب فيما يتعلق بمؤسسة الحكم والأنظمة السياسية لم يَختف. بل تغير شكله وأصبح أعمق وأكثر تعقيداً.

الدين والتشريع

فسر بعض المؤلفين فصل الدين عن السياسة على أنه يعني إلغاء الدور المركزي للدين في تشريعات المجتمع.

أشرنا في القسم السابق إلى تاريخ العلمانية وشرحنا أنه بعد حرب الثلاثين عامًا ومعاهدة ويستفاليا ، تم التنازل عن الأراضي الواقعة تحت سيطرة الكنيسة لصالح الحكومة ، وأن مؤسسة الدين تضاءلت تدريجياً. وهذا (أي فصل مؤسسة الدين عن مؤسسة الدولة) يعتبر من مراحل ومظاهر العلمانية في أوروبا.

منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، اتخذت كلمة علمانية معنى أوسع وأصبحت تدريجياً نظرية خاصة و مدرسة فكرية في أعمال مفكرين مثل أوغست كينت (1798-1857) ، وجون هولويوك (1817-1906) ، وماكس ويبر.

وبحسب هذا الرأي إضافة إلى فصل الجهاز الديني عن جهاز الدولة. تم تجاهل دور الدين في مظاهر الحياة الدنيوية مما أدى إلى خصخصة الدين وإضفاء الطابع الفردي عليه وإزالته من ساحة حكم المجتمع.

وقد لعبت عوامل مختلفة دورًا في حدوث هذه الظاهرة ، من أهمها:

أ. دور الزعماء الدينيين البروتستانت

كان أحد أسباب تدهور الدين إلى حد الاعتقاد الشخصي وفصل الدين

عن العلم (بما في ذلك علم المجتمع الحاكم) هو التحرك الذي قامت به

مجموعة من رجال الدين البروتستانت لتفسير المسيحية و تبين
معالمها.

قال البروفيسور عبد الجواد فلاطوري ، في نقاشه مع البروفيسور باير
هاوس والبروفيسور فون بروك:

يرى الإنسان أحياناً في رجال الدين البروتستانت وجهة نظر مبالغ فيها
للعلمانية. بالطبع ، الكاثوليك والإنجيليين ليسوا كذلك. هؤلاء رجال
الدين المتطرفون جعلوا الإيمان فارغاً وبلا معنى. أي أنه تم تنازل
الإيمان والدين كقضايا شخصية بشكل لا يبقى معنى للاعتماد على
بعض المواضيع الثابتة."

يقول البروفيسور باير هاوس أيضاً في المحادثة المذكورة:

"هذا صحيح. يتفق النقاد المعاصرون ورجال الدين على حد سواء.
ويعتقد الأسقف البريطاني الأكثر شهرة ليزلي نوبجين أنه تم ارتكاب أكبر
خطأ بفصل ما يسمى الحقائق الموضوعية والعلمية عن القيم غير

التجريبية. لقد رأى القيم (بما في ذلك المعتقدات الدينية) كظواهر

ذهنية ، و القضايا القابلة للتجربة كعلم".

وهكذا ، نتيجة لهذه الحركة ، تم تقديم الإيمان بشكل منفصل عن

نظيره الذي هو العلم، و تم اعتبار القيم كظواهر ذهنية ، و تنزل

الدين إلى حد التقشف الفردي.

ب. دور منظري الحداثة

العامل المهم الآخر هو الجهد الجماعي للمنظرين الحداثيين ومنظري

مدارس الفكر الأوروبية مثل أومانيسم (الإنسانية) و راسيوناليسم

(العقلانية) و ساينتيسم (العلموية) و رلاتيويسم (النسبية) ومعاداة

التقليدية ، الذين لم يجدوا ضالهم لادارة شؤون المجتمع في الدين

الرائج في اروبا ، ومن أجل الخروج من المأزق الذي خلقه قادة الكنيسة

تحولوا إلى العلمانية وتركوا الدين العام خارج الشؤون التشريعية

والإدارية.

في عصر الحداثة ، انبثقت الأيديولوجيات الثلاثة التالية من داخل

المدرسة الإنسانية (أومانيسم) لتوجيه المجتمع وتوفير مصدر للتشريع

بغض النظر عن الدين:

1. الاشتراكية

2. القومية

3. الليبرالية

بعد ولادة هذه المدارس التوائم الثلاث في الغرب ، اتحدت المدارس

الليبرالية والاشتراكية وهزمت أيديولوجية القومية في ألمانيا و غيرها

خلال الحرب العالمية الثانية. ثم ، خلال الحرب الباردة ، قامت المدرسة

الليبرالية بهزيمة الاشتراكية من خلال سقوط الاتحاد السوفيتي و

دفعت أيديولوجية الاشتراكية إلى الهامش.

فيما يلي بعض النقاط المهمة:

أ. تأثير المعتقدات الدينية على السياسة في الغرب

النقطة الأولى هي أنه على الرغم من تقليص دور المسيحية في مجال الأحكام و التقنين في الحكومات الغربية ، إلا أن دورها في مجال العقيدة و تعيين الاستراتيجيات العالمية ، قد تم حفظه.

على سبيل المثال ، نرى في النصوص الحالية للعهد القديم والوثائق الدينية الأخرى ذات الصلة ، أنه يتم تقديم الشعب اليهودي على أنه أمة الله المختارة (شعب الله المختار). و قد دفع إيمان المسيحيين بالكتاب المقدس الحكومات الغربية إلى دعم الشعب اليهودي ودولته في إسرائيل. و هذا الأمر كما أن له البعد السياسي. كذلك له طابع ديني و أيديولوجي.

ب- الفرق بين الإسلام والمسيحية

النقطة الأخرى هي أنه في الدين الرسمي والشائع في أوروبا ، أي المسيحية ، ينقسم العالم إلى قسمين: العالم المقدس أو الروحاني والعالم غير المقدس أو العالم المادي. أيضًا ، في الدين المذكور ،

لم يوجد نظام حكم لإدارة الشؤون الدنيوية في بداية تاريخ النبي عيسى (عليه السلام). وهذا بدوره يمهد الطريق لإزالة الدين العام في أوروبا من ساحة حكم المجتمع.

بينما منذ بداية الإسلام ، إلى جانب تقديم الجزء التربوي من الدين ، وهو المسؤول عن شؤون العالم الروحي ؛ تم تأسيس نظام حكم مسؤول عن العالم المادي ويحتوي على مبادئ وقوانين مفصلة لإدارة شؤون المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، و تم تقديمه من قبل نبي الاسلام (ص) كجزء من الدين.

بسبب هذا الاختلاف الواضح ، يحذر الدكتور محمد حسين هيكل المفكرين بمقارنة دين الإسلام ومؤسساته الدينية في الشرق بالمسيحية و أرباب الكنيسة في الغرب و يقول:

" والشرقيون الذين لم يفتنوا بما يجب من الدقة ، الى هذا الاتصال التاريخي بين الدين والعلم و الفلسفة والأدب في الغرب، والذين فتنوا بأدب الغرب... خيل اليهم أنهم قد يرون على نقل صور الأدب الى الشرق كما هي ، فخيال اليهم أن في الشرق كنيسة ككنيسة الغرب! و أن ما انتهى اليه النضال بين الدولة والكنيسة في الغرب، يجب أن يبدأوا عنده حملتهم على الكنيسة الموهومة في الشرق". (كتاب ثورة الأدب).

و يكتب المستشرق البريطاني برنارد لويس في هذا الصدد:

"في الإسلام لا توجد مصطلحات تميز بين المتدين والعلماني ، وبين الروحاني والحديث. لأن الإسلام لا يقبل الازدواجية التي تعبر عن الصراع بين الكنيسة والدولة ، أو بين البابا والإمبراطور ، أو بين الله و السلطان".

[مقتبس من د. هيكل في كتاب الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر].

و يعتبر عالم الأنثروبولوجيا إرنست جيلز هذه الميزة في الإسلام انتهاكاً

لوجهة النظر العامة للعلمانية ويقول:

"إن فرضية العلمانية من أكثر النظريات شيوعاً في العلوم الاجتماعية.

وتقر هذه الفرضية بأن هيمنة الدين على المجتمع البشري في المجتمعات

الصناعية والعلمية ضعفت أو تفككت تمامًا".

ثم يقول: "لكن حتى لو كانت هذه الفرضية صحيحة بشكل كلي ، فلا يمكن

أن تكون صحيحة كقانون عام ومطلق. لأن هناك استثناء وهو الإسلام".

ثم يستمر:

"ومن الجدير بالذكر أن هيمنة الإسلام على المسلمين لم تضعف بل قويت

في المائة عام الماضية. وهذا مثال واضح على انتهاك نظرية العلمانية".

[مقال عن الماركسية والإسلام]

فصل المسؤولية

التفسير الآخر لمصطلح فصل الدين عن السياسة هو: الفصل بين الواجبات والمسؤوليات الدينية وتخصيصها للمؤسسات الدينية من ناحية ؛ وواجبات ومسؤوليات الحكومة وإدارة البلاد ونقلها للحكومات والسياسيين من ناحية أخرى.

أصبح تفكيك المهام و الواجبات والتفسير الدقيق لمسؤوليات مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية في الدول الغربية المتقدمة حقيقة مقبولة.

وهذا التنظيم المنهجي في بلد بلغ مرحلة التطور بكل أبعادها ، ولا سيما البعد السياسي يسبب التنسيق والتعزيز المتبادل لمختلف أجهزة المجتمع. في مثل هذا المجتمع المؤسسي ، تعمل جميع المؤسسات

والهيئات في إطار واجباتها ومسؤولياتها القانونية المعينة ، وفي ظل

حماية القانون ، يمكنها المشاركة في تحديد مصيرها وبلدها.

في مثل هذا المجتمع ، تكون مسؤولية الجامعات هي تدريس العلوم

وإنتاجها. وواجب الحوزات العلمية الدينية هو تدريب العلماء والفقهاء

والخطباء ورجال الدين. ومسؤولية السوق هي إدارة عجلة الاقتصاد. و

مسؤولية القوى الحزبية هي عمل سياسي.

في الوقت نفسه ، تشارك جميع هذه المؤسسات في تحديد مستقبل

مجتمعها في مجال القانون. لأن كل واحد منها جزء من الشعب. و في

الدول المتقدمة ، فإن المصير السياسي للمجتمع في أيدي الناس.
